تقديم كتاب مداخل التحليل الثقافي لدراسة الظواهر السياسية والاجتماعية: المنطلقات والمجالات والمفاهيم في العلوم الاجتماعية والسياسية

أ.د. نادية محمود مصطفى

في د.نادية مصطفى (إشراف علمي وتقديم)، أميرة أبو سمرة (مراجعة وتحرير)، مداخل التحليل الثقافي لدراسة الظواهر السياسية والاجتماعية: المنطلقات والمجالات والمفاهيم في العلوم الاجتماعية والسياسية (أعمال سمينار قسم العلوم السايسية 2008–2010)، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات، 2011.

يقدم هذا الكتاب حصاد أعمال السمينار العلمي لقسم العلوم السياسية في موضوع **"مداخل التحليل الثقافي لدراسة الظواهر السياسية والاجتماعية"**، وهو السمينار الذي انعقدت جلساته على مدار عامين دراسيين كاملين في الفترة ما بين 2008-2010، وذلك بالتعاون ما بين قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية برئاسة أ.د. مصطفى علوى وبين مركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات، الذي شرفت بإدارته منذ تأسيسه عام 2002 وحتى مارس2010 حين شرفت بتولى رئاسة قسم العلوم السياسية.

إن الموضوع الذي ناقشه السمينار تحت عنوان **"مداخل التحليل الثقافي لدراسة الظواهر السياسية والاجتماعية"** يعد امتدادا لحلقات سابقة من العمل بقسم العلوم السياسية، حيث درج العمل على تدارس الاتجاهات الحديثة في مجال علم السياسة والمراجعات المنهجية والنظرية له، على نحو يحاول القسم من خلاله أن يحقق تراكمًا في هذا المجال. ومنذ عقد تقريبًا والقسم يعقد السمينار السنوي العلمي في هذا المجال العلمي والنظري الواسع. وقد صدرت عن السمينار عدة كتب جاءت ثلاثة منها ضمن سلسلة "العولمة ودراسة العلوم السياسية"، والتي وثقت أعمال جلسات السمينار العلمي المنعقدة في الفترة ما بين 1998-2001 في ظل رئاسة أ.د. حسن نافعة للقسم وبإشراف أ.د. سيف الدين عبد الفتاح. الكتاب الأول ضمن هذه السلسلة كان بعنوان "العولمة والعلوم السياسية"، والكتاب الثاني بعنوان "العولمة: قضايا ومفاهيم"، والكتاب الثالث بعنوان "العولمة نحو رؤى مغايرة". ثم صدر عن أعمال السمينار العلمي تحت إشراف أ.د. نادية مصطفى في الفترة ما بين 2001-2003 كتاب بعنوان: "علم السياسة: مراجعات نظرية ومنهاجية". وعلى مدار العامين الدراسيين 2006-2008 عقد القسم، تحت إشراف أ.د. سيف الدين عبد الفتاح، عدة جلسات للسمينار العلمي بلغت حوالي عشر جلسات. ودارت الجلسات حول إعادة تعريف السياسي، وإعادة التفكير في السياسي، والممارسات البحثية في علم السياسة، فكان من بين الموضوعات المطروحة: "إعادة تعريف السياسي: قراءة في بعض المراجعات الغربية"، و"تحدي ما بعد الدولة"، و"ملاحظات حول مستقبل الدراسات السياسية"، و"إعادة تعريف الاجتماعي ودراسة الظاهرة السياسية والاجتماعية"، و"إطلالة على الأوضاع السياسية الراهنة في مصر"، و"رؤى حول التعديلات الدستورية"، و"إسهامات الجماعة العلمية في تأصيل الأبعاد الثقافية والحضارية في العلاقات الدولية: قسم العلوم السياسية نموذجًا"، و"حال العلوم السياسية في دول الخليج: دراسات ومراجعات".

هذه السلسلة الأخيرة من المحاضرات والمناقشات في السمينار العلمي كان ولابد أن يتم استكمالها بموضوع "مداخل التحليل الثقافي لدراسة الظواهر الاجتماعية والسياسية" لأكثر من اعتبار؛ من أهم هذه الاعتبارات اعتباران:

أولهما، هو أن قسم العلوم السياسية، ولمدة تتجاوز العقد من الزمان، شهد عملية اهتمام متزايدة بالأبعاد الثقافية بالمعنى المحدد لها، وكذلك بالأبعاد الدينية والحضارية في دراسات العلوم السياسية، وذلك سواء على مستوى المقررات أو على مستوى رسائل الماجستير والدكتوراة التي تزايد عدد ما يسجل منها تحت اسم البعد الديني أو البعد الثقافي، إلخ..

ثانيهما، هو أن مركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات في الكلية هو مركز بحثي، وإن بدا أنه يركز على ظاهرة الحوارات، إلا أنه ينطلق أساسًا من التأصيل للدراسات الثقافية والحضارية في العلوم السياسية. وبالتالي شعرنا أمام هذه

التحولات –على صعيد القسم وعلى صعيد الدوائر الأكاديمية المحيطة بنا– التي من أبرز سماتها الانفتاح مجددًا بين العلوم الاجتماعية المختلفة بما فيها العلوم السياسية وغيرها– شعرنا أننا في حاجة إلى وقفة مع هذا "الثقافي" لنؤصل له، ولنقدم أطروحات المهتمين به، تابعين في ذلك لمسار العمل الأكاديمي والنظري في القسم.

محاور السمينار وموضوعاته:

بدأنا هذا السمينار بمجموعة من المحاضرات التأسيسية، والتي تقوم بالتأصيل لمفهوم الثقافة ولمداخل التحليل الثقافي، انتقلنا بعدها إلى مجموعة من المحاضرات عن التحليل الثقافي في مجالات العلوم السياسية المختلفة ثم انتقلنا إلى مجموعة من المحاضرات التي عرضت لدراسات تطبيقية أكاديمية ومتخصصة جسدت في مجملها إطلالة –ومن مداخل مختلفة– على مستويات متعددة من التشابك بين الثقافي والسياسي، وعلى موضوعات متنوعة يظهر فيها الاهتمام بالبعد الثقافي مرتبطا بدراسة وفهم وتحليل الظواهر السياسية.

وتناولت لقاءات السمينار عددا من الموضوعات، كانت موزعة على النحو التالي:

السمينار العلمي لقسم العلوم السياسية لعام 2008–2009

الجلسة الأولي: "الجديد في نظرية الثقافة: المفهوم والاتجاهات والمناهج"
المتحدث: أ.د. أحمد زايد
المعقب: أ.د. كمال المنوفي

الجلسة الثانية: "الذاكرة وصعود الاهتمام بالبعد الثقافي في العلوم السياسية"
الموضوع: مسيرة الثقافي والسياسي في النظرية السياسية الليبرالية: رؤية مفاهيمية
المتحدث: أ.د.أميمة عبود
الموضوع: بين الحداثة وما بعد الحداثة: صعود الاهتمام بالبعد الثقافي
المتحدث: د.هبة رؤوف
المعقب: أ.د. السيد عبد المطلب غانم

الجلسة الثالثة: "خرائط التحليل الثقافي: العلاقة بين النظرية والواقع"
الموضوع: التحليل الثقافي: بين الجهود النظرية وخرائط التحليل
المتحدث: أ. أماني غانم
الموضوع: الدراسات الثقافية والتحليل الثقافي

المتحدث: أ. فؤاد السعيد

المعقب: أ.د. إكرام بدر الدين

الجلسة الرابعة: "مداخل التحليل الثقافي في مجال النظم السياسية والتنمية"

الموضوع: الاقترابات الثقافية لدراسة النظم السياسية

المتحدث: أ.د. باكينام الشرقاوي

الموضوع: مداخل التحليل الثقافي في دراسات التنمية

المتحدث: أ.د. أماني مسعود

المعقب: أ.د. ماجدة صالح

الجلسة الخامسة: "مداخل التحليل الثقافي في مجال العلاقات الدولية"

الموضوع: البعد الديني في دراسة العلاقات الدولية (دراسة في تطور الحقل): عملية التأصيل الحضاري لدور البعد الديني في دراسة العلاقات الدولية

المتحدث: أ.د. عبد الخبير عطا

المعقب:أ.د. بهجت قرني

الجلسة السادسة: "مداخل التحليل الثقافي في مجال القانون الدولي"

الموضوع: مداخل التحليل الثقافي في مجال القانون الدولي

المتحدث: أ.د. محمد شوقي ود.عابدين عبد الحميد

المعقب: أ.د.أحمد الرشيدي

السمينار العلمي لقسم العلوم السياسية لعام 2009–2010

الجلسة الأولي: "خرائط التحليل الثقافي"

الموضوع: خرائط التحليل الثقافي للمجتمع العالمي و المجتمع العربي والمجتمع المصري

المتحدث: أ. السيد ياسين

المعقب: أ.د. علي ليلة

الجلسة الثانية: "دراسات دولية من مداخل ثقافية وقيمية"

الموضوع: القيم في الدراسات الدولية: استدعاء القوة العسكرية نموذجا

المتحدث: أ. أميرة أبو سمرة

الموضوع: تطور دراسات وبحوث السلام: رؤية من العالم الإسلامي

المتحدث: أ.هشام سليمان

المعقب: د. هبة رؤوف عزت

الجلسة الثالثة: "المشكلة الحقيقية في العلاقة بين الإسلام والديمقراطية"

الموضوع: المشكلة الحقيقية في العلاقة بين الإسلام والديمقراطية

المتحدث: أ.د. عاصف بيات

المعقب: أ.د.محمد صفار

الجلسة الرابعة: "في مجالات التغيير ومحدداته"

الموضوع: الحضارات في السياسة الدولية: منظور تحت التأسيس

Civilizations in World Politics: A Paradigm in the Making

المتحدث: د. ريهام باهي

المعقب: أ.د.أميمة أبو بكر

الموضوع: دور العامل الخارجي في تغيير الثقافة السياسية: دراسة في فكر المحافظين الجدد تجاه عملية التحول الديمقراطي في المنطقة العربية 2001-2006

المتحدث: أ. داليا رشدي

المعقب: أ. د. سيف الدين عبد الفتاح

الجلسة الخامسة: "في مصادر الفكر السياسي"

الموضوع: الأدب كمصدر من مصادر الفكر السياسي المصري المعاصر

المتحدث: أ.د.محمد صفار

المعقب: أ.د. نادية أبو غازي

الجلسة السادسة: "الدين ومستويات التحليل السياسي"

الموضوع: الدين والمجتمع والدولة والعالم: إطلالة علي الأدبيات المعاصرة

المتحدث: أ. سمير مرقص

المعقب: د. عمارعلي حسن

وبالتالي انقسمت موضوعات السمينار ما بين ثلاثة محاور:

المحور الأول: **نحو التأصيل: مداخل التحليل الثقافي لدراسة الظواهر السياسية والاجتماعية.**
المحور الثاني: **التحليل الثقافي في مجالات العلوم السياسية**
المحور الثالث: **مداخل التحليل الثقافي: دراسات تطبيقية**

المحور الأول: **نحو التأصيل: مداخل التحليل الثقافي لدراسة الظواهر السياسية والاجتماعية.**

ويحوي هذا المحور الجلسات الأولى والثانية والثالثة، على النحو التالي:

- الجلسة الأولى في مقام التأسيس والتأصيل تحدث فيها أ.د. أحمد زايد، وهو أحد أبرز علماء الاجتماع المنفتحين على العلوم السياسية. محاضرته حملت عنوان: "**الجديد في نظرية الثقافة حول المفهوم والاتجاهات والمناهج**".

وفي محاضرته طرح أ.د. أحمد زايد أطروحات نظرية هامة، رصد فيها كيف أن هناك مشكلات عديدة تقابل من يتعرض لموضوع نظرية الثقافة، أولها مشكلة تحديد المفهوم ذاته، خاصة عندما يؤخذ في الاعتبار اختلاف الأطر المرجعية. وقد طرح عدة تعريفات لمفهوم الثقافة أثارت مجموعة من الإشكاليات من بينها العلاقة بين الثابت والمتغير، والعلاقة بين الخاص والعام، والعلاقة بين الداخلي والخارجي، والعلاقة بين المادي والقيمي، وكذلك العلاقة بين العام والفرعي، وعلى نحو أثار بطريقة ضمنية أحيانا، وصريحة أحيانا أخرى ما يتصل بوضع الدين في التجليات الثقافية. تطرق أ.د. أحمد زايد كذلك إلى إشكالية تعريف مفهوم الثقافة الناجمة عن تداخل المفردات؛ وبصفة خاصة التداخل بين مفهومي الثقافة والحضارة، ثم اختتم محاضرته بعرض تتبع من خلاله مراحل تطور النظريات في مجال الثقافة من النظرية الكلاسيكية إلى نظرية المخاطرة إلى نظرية الثقافة والتحيز، وغيرها من النظريات، على نحو أثار مناقشات حول المستقل والتابع من المتغيرات من حيث علاقة الثقافة بغيرها من الأبعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وانقسمت اتجاهات النقاش ما بين قائل بتبعية الثقافة وبين قائل باستقلاليتها وبين قائل بوجود علاقة تفاعلية بين كل هذه المتغيرات تخلق تنويعات في نمط العلاقة واتجاهاتها تختلف باختلاف السياق والموضوع.

وشرفنا بقيام رائد من الرواد في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، والذي دشن بداية الاهتمام بالعامل الثقافي والدراسات السياسية، أ.د.كمال المنوفي، بالتعقيب على هذه الورقة.

ولقد طرح أ.د. كمال المنوفي من وجهة نظره الجديد في دراسات الثقافة السياسية والإشكاليات التي تطرحها والجديد في المضمون وفى الوسائل، مركزاً بصفة خاصة على الخبرة المصرية في مجال الثقافة السياسية محدداً أسباب بروز الاهتمام بالبعد الثقافي في الدراسات السياسية، ومبيناً ومحدداً أهم الإشكاليات المنهاجية التي تواجه هذه الدراسات، وراسماً أجندة القضايا التي يطرحها هذا الاهتمام مثل قضية الهوية والجديد في الدولة، وتصنيفات الدول، والمواطنة، وغيرها من الأمور على نحو جعلنا نتساءل: هل نحن باختيار المدخل النظري التأسيسي أو التأصيلي للتعامل مع الموضوع في السمينار نعبر عن شكل من أشكال التحيز للأبعاد التنظيرية في مقابل الأبعاد التطبيقية، أم أن استدعاء ما هو تطبيقي وأجنداته ينبغي أن يتم في نطاق عملية من التفاعل بين النظري والواقعي؟

- وإذا كانت الجلسة الأولى قد تركتنا بوعي بأن نظرية الثقافة لم تقدم إجابة سهلة بسيطة على ماهية الثقافة، ولم ترسم خريطة محددة المعالم لمناهج واقترابات التحليل الثقافي، وإنما خريطة معقدة ومركبة بها تداخل بين عدة مستويات من الاقترابات، فإن الجلسة الثانية –والتي تحمل عنوان **"الذاكرة و صعود الاهتمام بالبعد الثقافي في العلوم السياسية"**– انطلقت من تأكيد على تعدد المدارس والمداخل في مجال الاهتمام بال "الثقافي" لتقيم الرابط بين نظرية الثقافة ومداخل التحليل الثقافي من ناحية وبين العلوم السياسية من ناحية أخرى، ولترصد تطور الاهتمام بالبعد الثقافي في مجال التنظير السياسي بصفه عامة وتجليات هذا الاهتمام في ظل مراجعة حالة علم السياسة. خصصت هذه الجلسة للنظرية السياسية بصفة عامة في محاولة للتعرف على ذاكرة ومسار الاهتمام بالبعد الثقافي في الدراسات السياسية، والجلسة –وإن كانت تعبر عن وجود قواسم مشتركة بين طبيعة ومحاور اهتمام كل من متخصص النظرية السياسية ومتخصص النظم المقارنة ومتخصص العلاقات الدولية والقانون الدولي بالبعد الثقافي، إلا أن التأسيس والبداية انطلاقا من النظرية السياسية –التي هي أم العلوم السياسية– أمر هام .

تحدثت في الجلسة الثانية أ.د. أميمة عبود –أستاذ النظرية السياسية بقسم العلوم السياسية– عن العلاقة بين الثقافة والسياسة بالتركيز على المدرسة الليبرالية، فقدمت خريطة شديدة التعريجات لتوصيف هذه العلاقة ومراحل تطورها. ولقد كان التركيز على المدرسة الليبرالية مخرجا ضروريا وهاما لاستحالة رسم خريطة تحوي كافة المداخل والمدارس النظرية التي اهتمت بهذه العلاقة. ويبرز من ورقة أ.د. أميمة عبود كيف أن موضوع القيمي والثقافي ليس مستبعدا على الإطلاق في المنظور الليبرالي، فموقف المنظور الليبرالي من الأبعاد الثقافية والقيمية أثر –وبشكل محوري– على كيفية قراءة المنظور لقضايا مثل المواطنة والهوية والتعددية، ناهيك عن أن ما تحمله الليبرالية من تحيزات قيمية لصالح مفهومها الخاص للعالمية يجعلها عاجزة عن الاعتراف والقبول بالتعددية المعرفية؛ التي هي الأصل في التعدد النظري والمنهاجي بكافة مستوياته.

وطرحت د. هبة رؤوف –المدرس بقسم العلوم السياسية– في الجلسة الثانية أيضا إشكاليات العلاقة بين الثقافة والسياسة بصفة عامة على صعيد العلوم الاجتماعية والسياسية. فجاء حديثها متقاطعا –على خصوصية مرجعيته– مع المدرسة النقدية والبنائية حيث نقد الحداثة، بمعنى الوضعية والعقلانية، معرفيا ومنهاجيا.

وجاء تعقيب أ.د. السيد غانم في هذه الجلسة ليحدث نقلة نوعية في محتوى الجلسة بطرح ثالث ومكمل ليتساءل عن غايات التنظير السياسي المتنوع والمتطور والمتعدد الذي ينشغل بالعلاقة بين الثقافي والسياسي من مرحلة لأخرى، وليتساءل عن العلاقة بين التنظير السياسي السائد –تحت مظلة العقلانية والواقعية– وبين أهداف الحركة السياسية للقوى الكبرى، فحذر من الوقوع في شرك رد الفعل حول تجدد الاهتمام بالثقافي والقيمي. وأثار أ.د. السيد غانم مسألة وجود طرح بديل يعبر عن رؤية حضارية مغايرة للرؤية التي ينطلق منها الطرح الليبرالي الحداثي وما بعد الحداثي، فأكد على أهمية الالتفات للتراث من حيث ما فيه من العلاقة بين القيمي والسياسي، وجاء حديثه حاملا إجابة على تساؤل هام: ماذا نقرأ، ومن أين نبدأ؟! وفي تعقيبه تذكير هام بذلك التقاطع بين ما هو قيمي وما هو ديني وما هو حضاري وما هو ثقافي، وهي فكرة تبرزها جلسات لاحقة..

ويتركنا تعقيب أ.د. السيد غانم بتساؤل هام: متى –والجميع غارقون في مراجعاتهم– نفارق مرحلة التفكير في الحاجة إلى المراجعة الذاتية للعلم إلى مرحلة الإسهام الفعلي في العلم وفق منطلقاتنا واحتياجاتنا؟

ومن ثم نتساءل: هل يخدم استدعاء البعد الثقافي بمستوياته مصالح القوى الكبرى في النظام فحسب، أم أنه إحدى آليات المقاومة الكامنة في هيكل النظام العالمي بمستوياته، أي –وبقول آخر–هل يمكن أن يكون في استدعاء الثقافي ما يحقق مصالح الأضعف ماديا في النظام؟

إن ما قدم في هذه الجلسة يعرض لإشكالية أساسية في علم السياسة؛ فلقد كان هناك تعريف أو مفهوم تقليدي للسياسة كان هو بمثابة العصب في بناء علم السياسة الحديث، لكن هذا المفهوم التقليدي تعرض لمراجعات من داخل المنظومة المعرفية التي أفرزته، حيث سعت هذه المراجعات للخروج بعلم السياسة من أسر الوضعية والعلمانية والإمبريقية شديد التقييد، وسعت للخروج به من أسر التعريف التقليدي لنطاق العلم وموضوع العلم وقضايا العلم ومنهاجية العلم إلى نطاقات أخرى وحدود أخرى ومنهاجيات أخرى. لكن هذا "الصدام" بين علم السياسة بمفهومه التقليدي وفي حدوده التقليدية وفي نطاقاته التقليدية وبين علم السياسة في تعريفاته الجديدة للحدود والموضوعات والمناهج –في تصور البعض– كشف عن، و– في تصور البعض الآخر– ساهم في، ما أصبح يتعارف على تسميته بـ"أزمة علم السياسة". فقد حدث في ظل مراجعات العلم اهتزاز الحدود والحواجز بين ما هو مؤسساتي قانوني وما هو إنساني، وبين ما هو وضعي مادي وما هو قيمي، وبين أبعاد الظاهرة السياسية التي أريد لها أن تكون متميزة عن بعضها البعض، وبين الظاهرة السياسية وغيرها من الظواهر الاجتماعية، إلخ.. من هنا كان من الواجب أن نسأل: هل نحن في حالة أزمة "مفتعلة" في علم السياسة نتيجة لجدل نظري "ترفي الطابع" أوجدته هذه المراجعات أو نتيجة لأغراض تضمرها القوى الكبرى التي تحركت من أرضها هذه المراجعات، أغراض تتعلق بمصالح هذه القوى من استقرار في الداخل وهيمنة في الخارج، أم أننا في حالة أزمة "حقيقية" نتيجة مرور علم السياسة بحركة من "التصحيح" تعيد العلم إلى المسار الطبيعي لما يجب أن تكون عليه الأمور في دراسة علم السياسة بعد انحرافه عنه؛ حركة قد تكون كفيلة –إن استمرت وإن نجحت– بأن تجعل علم السياسة أكثر مصداقية وأكثر قدرة على الاضطلاع بمهامه الأساسية في دراسة الظاهرة السياسية؟ أو بقول آخر: هل هي أزمة جمود أم أزمة تحول؟

- الجلسة الثالثة راكمت وراكبت على الجلستين الأولى والثانية. وتحدثت في هذه الجلسة الأستاذة أماني غانم – المدرس المساعد بقسم العلوم السياسية بالكلية– تحت عنوان **"خرائط التحليل الثقافي: بين النظرية والواقع"** عن خبراتها وممارساتها البحثية في مجال دراسة البعد الثقافي في العلاقات الدولية. وكان من بين ما تحدثت عنه الأستاذة أماني أبعاد تجدد الاهتمام بالبعد الثقافي في دراسة العلاقات الدولية وأسبابه، وخبرات البحث عن المصادر والقراءة فيها، وصعوبات ممارسة التحليل الثقافي، وسبل تطوير المنهاجية الثقافية في دراسة الظواهر السياسية مؤكدة ليس فقط على أهمية الإبداع والابتكار في التعامل مع مناهج وأدوات التحليل الثقافي، ولكن أيضا على أهمية العمل الجماعي من أجل تطوير هذه المناهج وهذه الأدوات.

تحدث في هذه الجلسة أيضا الأستاذ فؤاد السعيد –الخبير بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية– عن نشأة وتطور وتعريف الدراسات الثقافية، وقدم لنا نماذج ثرية لدراسات ثقافية متميزة، وأكد أن الاقتراب المنهجي من الدراسات الثقافية والتحليلات الثقافية هو التحدي الأساسي الذي يواجه هذه الدراسات والتحليلات، خاصة في عالمنا العربي حيث

تتحرك الكثير من الدراسات الثقافية بشكل يفتقر إلى المنهج الواضح محدد الخطوات، مع تأكيد الأستاذ فؤاد السعيد على أن "الملكة الثقافية" للباحث لا غنى عنها في الدراسات والتحليلات الثقافية.

ولقد حققت هذه الجلسة إضافة وتراكما على مستويات عدة:

المستوى الأول، هو أن هذه الجلسة أشارت إلى أن تصاعد الاهتمام بالأبعاد الثقافية والقيمية في مجال العلوم السياسية والاجتماعية بصفة عامة ليس منتجا لتغير "حالة العلم" فحسب، وإنما هو أيضا منتج لتغير "حالة العالم"، وهو الأمر الذي أكد عليه أ. فؤاد السعيد بقوله: "إن ظهور الفروع المعرفية والعلمية الجديدة إنما يكون لتلبية حاجة معرفية ما... تعجز المعارف أو المناهج التقليدية عن تلبيتها". فلقد تغيرت حالة العالم من حيث وقوع ظواهر جديدة وصعوبة تفسيرها من خلال المناهج التقليدية في العلوم السياسية التي تركز على الأبعاد الاقتصادية والسياسية العسكرية فقط، فهناك ظواهر كشف عنها الغطاء وفرضت نفسها على الساحة مثل التشكيلات الإثنية والتركيبات القومية أو المجتمعات عبر الحدودية، والتي كانت متوارية عن الاهتمام البحثي، والذي ركز على مدار أكثر من خمسين عاما في العلوم السياسية على ما هو ملموس قابل للقياس من قبيل العوامل الاقتصادية والسياسية. هذه المسألة هي التي تدفعنا للدعوة إلى إعادة تعريف السياسة وعلم السياسة من المفهوم التقليدي كعلم دراسة الدولة إلى علم دراسة السلطة أيا كان مكمنها – ولو خارج الأجهزة والمؤسسات الرسمية للدولة.

المستوى الثاني من التراكم هو أن هناك مستويات عدة لظهور البعد الثقافي في الدراسات الاجتماعية بوجه عام والدراسات السياسية بوجه خاص. فقد يكون الثقافي مضمرا في خلفية البحث، وقد يكون موضوعا للبحث، وقد يكون أداة أو اقتراب أو منهج يستكشف من خلاله الباحث أبعادا أكثر عمقا للظاهرة محل دراسته، وقد تكون الثقافة في ذاتها هي رؤية للعالم الخ... أي أن الاقتراب من دراسة البعد الثقافي في العلوم السياسية قد يأتي من داخل هذه العلوم وقد يأتي سابقا عليها من خارجها.

المستوى الثالث من التراكم ارتبط بمحاولة التصدي لمسألة أساسية، ألا وهي: هل نحن بصدد مجال جديد من الدراسات أو توجه جديد في الدراسات الاجتماعية والسياسية؟ أ. فؤاد السعيد يطرح في ورقته أننا أمام "مجال معرفي جديد" تتشارك فيه تخصصات ومجالات معرفية مختلفة – منها علم السياسة. وبالتالي لا يمكن أن يستمر علم السياسة منفصلا عما سواه من العلوم الاجتماعية والإنسانية –كما أريد له من قبل أتباع السلوكية والوضعية.

وهي فكرة دعمتها الخبرة البحثية التي تعرضت لها الأستاذة أماني غانم من داخل تخصص العلاقات الدولية من خلال ورقتها حيث انطلقت من تساؤلات حول أسباب تجدد الاهتمام بالبعد الثقافي في العلاقات الدولية، وأثر هذا الاهتمام على منظورات العلاقات الدولية ومقولاتها الكبرى، ودعوات الاهتمام بالمنظور الثقافي في العلاقات الدولية لتصل إلى أن الإجابة على هذه التساؤلات تدفعها ولابد إلى **الانفتاح** على دراسات رصينة في علم الاجتماع والفلسفة والأنثروبولوجيا تثير مسألة "نظرية الثقافة"، و"التحليل الثقافي" و"المنهاجية الثقافية"، الخ... وهو ما يجعلني أستدعي مقولات أ.د. منى أبو الفضل – أستاذ النظرية السياسية– رحمها الله، والتي كانت ترى أن انغلاق علم السياسة على حدود ضيقة وعزله عن أبعاد وعلوم اجتماعية أخرى فيه بعد "غير إنساني"، حيث التركيز فقط على العلاقات الرسمية بين القوى الصلدة دون فهم لماهية الظاهرة السياسية باعتبارها إنسانية واجتماعية.

المستوى الرابع، إن استعراض نشأة دراسات ومنهجية التحليل الثقافي من خلال هذه الجلسة أجابت على تساؤل هام: قبل تحدد الاهتمام بها، هل غابت الثقافة من قبل عن كل الدراسات الأكاديمية؟ والإجابة هي لا، فمن الثابت أن المدارس الأوروبية، كالألمانية والفرنسية والإنجليزية –على سبيل المثال في تخصص العلاقات الدولية– لم تستبعد الثقافة والتاريخ والاجتماع في دراستها لعلم السياسة والعلاقات الدولية، وطورت منهجيات عديدة لهذه الدراسة، ولكن الذي استبعدها هو المدرسة العقلانية الأمريكية، والتي هيمنت للدرجة التي جعلت البعض يتساءل هل علم السياسة هو علم أمريكي؟ وهذا هو التوجه في مدارس التحليل الثقافي التي تبحث في آثار الهياكل الثقافية والقيمية وعلاقتها بالسياسة دون اقتصار على المركزية الغربية بصفة عامة وسعيا نحو إسهامات أخرى.

المحور الثاني: **التحليل الثقافي في مجالات العلوم السياسية:**

وضمن المحور الثاني من محاور السمينار؛ "التحليل الثقافي في مجالات العلوم السياسية"، جاءت الجلسات الرابعة والخامسة والسادسة من جلسات السمينار. ويبرز من متابعة هذه الجلسات كيف أن مراجعة حالة علم السياسة –بما تحمله هذه المراجعة من إعادة اعتبار للقيم والدين وغيرها من الأبعاد الثقافية في دراسة الظاهرة السياسية– تنتشر أصداؤها بطول العلوم السياسية وعرضها. وتتركنا كل جلسة من هذه الجلسات بسؤال حول العلاقة بين النظرية والواقع؟ هل الواقع بتطوراته وقضاياه هو الذي فرض على العلوم السياسية الاهتمام بالبعد الثقافي بمستوياته المختلفة أم أن مراجعات حالة علم السياسية هي التي أرشدت إلى أهمية الاهتمام بهذا البعد وقصور التحليلات السياسية التي تقف دونه؟ أم أن المراجعة الموضوعية لعلم السياسة والمراجعية المنهجية له وجهان لا ينفصلان لعملة واحدة؟

- الجلسة الرابعة جاءت تحت عنوان: "مداخل التحليل الثقافي في مجال النظم السياسية والتنمية" وتحدثت فيها أ.د. باكينام الشرقاوي عن مجال النظم السياسية، بينما تحدثت أ.د. أماني مسعود عن دراسات التنمية، وتفضلت أ.د. ماجدة صالح بالتعقيب على المحاضرتين.

محاضرة أ.د.باكينام الشرقاوي جاءت مقسمة إلى ستة محاور: أولا، ظهور الاقترابات الثقافية ومراحل تطورها. ثانيا، الفرص والصعوبات التى قدمتها الاقترابات الثقافية لدراسة النظم السياسية. ثالثا، تطور النظرة للثقافي وكيفية دراسته. رابعا، علاقة الاقترابات الثقافية بالاقترابات الأخرى. خامسا، طبيعة العلاقة التفاعلية بين الهويات الثقافية والمؤسسات. سادسا، الاقترابات الثقافية فى الكتابات غير الغربية (نموذج أ.د. منى أبو الفضل).

والمحاضرة أثارت مسائل عدة من بينها مراجعات حالة علم السياسة والتي أسفرت عن صعود البعد الثقافي في دراسات النظم السياسية، وما يشكله هذا الصعود من تحديات وما يتيحه لدراسة النظم السياسية من فرص وإمكانات جديدة على مستوى وحدة التحليل والقضايا والموضوعات ودرجة العمق في فهم الظواهر وحتى على مستوى الأدوات البحثية المستخدمة في البحث.

وكان من الإضافات الهامة لهذه المحاضرة التمييز بين مفهوم الثقافة السياسية المتداول منذ خمسينيات القرن الماضي وبين الثقافي الذي تعليه الاقترابات الثقافية بمعناها المطروح في مراجعة حالة علم السياسة.

ورصدت المحاضرة كيف أن الاقترابات الثقافية —على الرغم من خصوصية تصورها للعلم وكيفية دراسته– تكاملت واندمجت سريعا مع اقترابات أخرى أكثر تقليدية في دراسة النظم السياسية كانت هي ذاتها في مرحلة من مراحل تطورها السبب في إقصاء القيم عن دراسة النظم، فبدا تأثير الثقافي متزايدا في مضمون كثير من الاقترابات والنظريات، منها الاختيار الرشيد أو المؤسسية الجديدة.

وتوقفت أ.د. باكينام الشرقاوي بملاحظة هامة عند قلة الدراسات حول تأثير السياسي على الثقافي لصالح دراسات تأثير الثقافي على السياسي لدى أنصار التحليل الثقافي، ومن ثم أشارت إلى علاقة هامة لازالت بحاجة إلى المزيد من الدراسة بين هياكل القوى المادية وبين الثقافة.

وقدمت أ.د. باكينام قراءة في أعمال أ.د. منى أبو الفضل —رحمها الله– كنموذج هام من نماذج الإسهامات غير الغربية في مجال التحليل الثقافي، فبرز من تحليلها كيف أن بعض الإسهامات الغربية النقدية وغير الغربية بينها مشترك واضح يتعلق بإعادة ربط القيم بالواقع والجمع بين المادي وغير المادي ورفض الفصل بين الذات والموضوع، الخ.. وتظل على الرغم من هذا المشترك خصوصية للدراسات غير الغربية بوجه عام ومن ثم الإسلامية بوجه خاص في هذا السياق تجعل من المهم والمحوري الانفتاح عليها بالتحليل والدراسة. وبينما اتفقت هذه الأدبيات على نقل مستوى التحليل من الفرد إلى الجماعة، تميزت الأدبيات في العالم الإسلامي بطرحها لمفهوم الأمة، فتبنت نظرة متميزة لماهية الجماعة السياسية. وخلصت أ.د. باكينام إلى أهمية دراسة النظم السياسية من مدخل حضاري؛ يعلي من الثقافي وإن كان لا يقصره على الإسلامي وحده.

ونتصور أن ورقتها استبطنت إجابة على تساؤل رئيس: هل أضاف التحليل الثقافي المزيد من الدقة والجودة والإحكام إلى دراسات النظم السياسية، أم أنه في ظل قيامه بخلخلة جذور السلوكية والوضعية الضاربة في تربة دراسات النظم انتقص من هذه الجودة وهذا الإحكام؟

أ.د. أماني مسعود قدمت قراءة في التحليل الثقافي في دراسات التنمية، ورصدت صعوبات التعريف وتعدد مستويات التحليل الثقافي، ورصدت كيف أن مسألة التحليل الثقافي أصبحت تثار على اعتبارها منهجا مكملا للمناهج التي تدرس الظواهر الإنسانية، وأن التحليل الثقافي لا يقف عند مستوى المفاهيم، وإنما يمتد ليشمل ما وراء هذه المفاهيم وتحليلها.

وأشارت أ.د. أماني مسعود إلى أن استدعاء الثقافي في دراسات التنمية أثر على تعريف مفهوم التنمية ذاته، وعلى موضوعات دراسات التنمية، وعلى بروز اقترابات جديدة في دراسات التنمية –وهي الاقترابات التي لا زالت بحاجة إلى المزيد من التطوير للصمود في مواجهة الاقترابات التقليدية في دراسات التنمية.

أخيرا جاء تعقيب أ.د. ماجدة صالح بأمثلة تطبيقية هامة لموضوعات استدعت الثقافة ومداخل تحليلها في دراسات التنمية. فتطرقت لأمثلة عديدة مثل الديموقراطية وعلاقتها بالثقافة، والدين والهوية والتمايزات الثقافية، والجندر، وتنمية الموارد البشرية، والعولمة، وإعادة الحديث عن الاستشراق.

- وفي الجلسة الخامسة تحدث من قلب مجال العلاقات الدولية أ.د. عبد الخبير عطا تحت عنوان: "البعد الديني في دراسة العلاقات الدولية (دراسة في تطور الحقل): **عملية التأصيل الحضاري لدور البعد الديني في دراسة العلاقات الدولية". وقام بالتعقيب على الورقة أ.د. بهجت قرني.**

وكان البعد الديني —كما يتضح من عنوان محاضرته– هو محور التحليل الثقافي الذي قدمه أ.د.عبد الخبير عطا للعلاقات الدولية. فجاءت محاضرة أ.د. عبد الخبير عطا –من خلال نماذج وأمثلة شديدة الثراء والتنوع– بانتقالات سريعة بين العلم بتطور مناهجه وموضوعاته ومنظوراته الكبرى، وبين الواقع بأحداثه وإشكالياته، وبين قراءة في أطروحات فكرية ونظرية استدعت البعد الديني في العلاقات الدولية، وبين استشراف لمستقبل العلاقات الدولية ودور البعد الديني على مستوى دراسة العلاقات الدولية وواقعها، على نحو شكل بناء متكامل الأركان يرصد تجدد الاهتمام بدراسة البعد الديني في واقع العلاقات الدولية، ويرصد تطور علم العلاقات الدولية نحو المزيد من دراسة هذا البعد، ويرصد أهمية هذا البعد في النظر للعلم ووظيفته، والنظر للواقع وفهم أحداثه، ومن ثم جاءت دراسته ليس فقط لتبرز أهمية التأصيل الثقافي/الحضاري للدراسة العلمية في العلاقات الدولية لإحداث "النقلة المنهجية النوعية المطلوبة" في إسهامات المدرسة المصرية والعربية في العلاقات الدولية، وإنما لتقدم نموذجا لدراسة اتخذت من التحليل الثقافي/ الحضاري منهجا للقراءة في واقع ونظريات العلاقات الدولية، مع التأكيد على أن التحليل الثقافي/ الحضاري في العلاقات الدولية ليس حكرا على المدخل أو المنظور الإسلامي للعلاقات الدولية.

في المقابل جاء تعقيب أ.د. بهجت قرني ليركز على المنظور الإسلامي في العلاقات الدولية، فبرزت من تعقيبه مسألة المشترك الإنساني، وكيف أن منظور إسلامي للعلاقات الدولية تجمعه مع المدرسة الإنجليزية والمدرسة البنائية الاجتماعية في العلاقات الدولية مشتركات عديدة لا يجب أن يغفلها هذا المنظور في بحثه عن عودة القيم والأخلاق والدين إلى علم وممارسة العلاقات الدولية؛ هذا البحث الذي أصبح بمثابة سمة من سمات علم العلاقات الدولية في المرحلة الراهنة من تطوره. ومن ثم فقد أكد أ.د. بهجت قرني في تعقيبه على أهمية انفتاح منظور إسلامي في العلاقات الدولية على ما بالعلم من إسهامات قائمة، دون أن ينتقص هذا من حقه، بل من قدرته على تقديم إسهام متمايز يعبر عن خصوصيته الحضارية والمعرفية في هذا المجال الهام من مجالات العلوم السياسية.

فاستبطن حديث أ.د. بهجت قرني تصورا بأن التحول المنظوري paradigm shift في العلاقات الدولية لصالح المزيد من القيم والأخلاق في هذه العلاقات لن يتحقق إلا بتضافر الجهود أو بتحالف المنظورات النقدية من أجل فك أسر الواقعية والوضعية للعلم والواقع.

من أهم ما برز في هذه الجلسة كيف أن الحديث عن مداخل التحليل الثقافي في دراسة العلوم السياسية لا يستدعي الحديث عن منظور حضاري إسلامي وحده، بل يستدعي منظورات أخرى عديدة، نشأ الكثير منها في الغرب مثل المدرسة النقدية والبنائية، ونشأ بعضها خارج الغرب مثل المنظورات الكونفوشية والسيخية للعلاقات الدولية. لكن على الرغم من أهمية هذا المشترك بين المنظور الإسلامي ومنظورات أخرى يظل لهذا المنظور خصوصيته التي يستمدها من مصادره ذات الطبيعة الخاصة ومداخله المتميزة في النظر إلى الظاهرة الاجتماعية ما بين السنن الإلهية والمقاصد الشرعية. هذه الخصوصية التي تجعل له الحق، بل وتجعل عليه واجب الإدلاء بدلوه في دراسة الظاهرة الاجتماعية ومن ثم الظاهرة السياسية.

- الجلسة السادسة من جلسات السمينار خصصت لمجال القانون الدولي، وقدم فيها أ.د. محمد شوقي ود. عابدين عبد الحميد محاضرة مشتركة ثرية حول مداخل التحليل الثقافي في القانون الدولي. وتولى التعقيب على المحاضرة أ.د. أحمد الرشيدي.

وكان للطرح من داخل مجال القانون الدولي خصوصية لابد من التوقف عندها. فلقد أكد كل من أ.د. محمد شوقي ود. عابدين عبد الحميد على أن البعد الثقافي لم يغب أبدا عن القانون الدولي، فهو ليس بجديد ولا حتى بمتجدد في دراسة القانون الدولي. فلقد كان البعد الثقافي حاضرا عند الصياغات الأولى لهذا القانون، وعند تطور هذا القانون، وهو حاضر عند تفسير قواعده، وعند تطبيقها أيضا، وهو ما ظهر بوضوح من المحاضرة المقدمة في هذه الجلسة. ومسألة عدم غياب البعد الثقافي عن القانون الدولي تكاد تكون مسألة بديهية، لأن القانون الدولي هو **قيمي بطبيعته**، ولا انفصال بين القيم وبين الثقافة، والدليل على هذا وجود حالة من التوازي بين تجدد الاهتمام بالبعد الثقافي في الدراسات السياسية وتجدد الاهتمام بالبعد القيمي وبالبعد الديني وبالبعد الحضاري فيها، بكل ما تحمله هذه الأبعاد من تداخل فيما بينها.

فهل يعني هذا أن القانون الدولي –كمجال فرعي لدراسة العلاقات الدولية– ظل بمعزل عن مراجعات حالة العلم وتطوره، أي أنه لم يتأثر بحركة العلم من مرحلته التقليدية إلى مرحلته السلوكية والوضعية ثم إلى مرحلته ما بعد السلوكية وما بعد الوضعية، على عكس ما سبق رصده في جلسات سابقة في مجال دراسات الفكر والنظرية السياسية والنظم السياسية والعلاقات الدولية؟ حملت المحاضرة إجابة أكيدة بالنفي، فالقانون تأثر بتطور حالة العلم من أكثر من زاوية، ولعل من أبرز هذه الزوايا أن الاعتراف بالبعد الثقافي في القانون الدولي ارتبط ارتباطا وثيقا **بتعريف القيم**؛ ذلك التعريف الذي تبدل بتبدل مراحل تطور العلم والجدال بين منظوراته، فتجلت في كل مرحلة من مراحل تطور العلم إشكالية العلاقة بين القيمة والواقع، وأيهما يقطر الآخر ويحركه. ففي ظل سيادة المنظورات السلوكية والمنهاجية الوضعية سادت النظرة للقانون الدولي على اعتباره قانونا وضعيا لا تأثير للثقافة عليه، فهو قانون يمليه الواقع بما يتيحه من إمكانات فحسب لدى الواقعيين، وعلى الرغم من أن القانون الدولي هو قيمي الطابع، إلا أن القيم هي منتج للواقع، ومن ثم تتغير وتتبدل بتغيره. والقانون الدولي هو لدى الليبراليين قيمي الطابع، لكن ما يحمله من قيم هو قيم عالمية، فقيمه مشتركة بين البشر وهي قيم –بحكم غلبة النظرة الوضعية عليها في الطرح الليبرالي– لا تحمل تحيزات، وإنما هي تعبر بموضوعية عن المشترك الإنساني. لكن مع بروز الاتجاهات ما بعد الوضعية ومابعد الحداثية في العلاقات الدولية أصبحت كل من موضوعية وحياد واتساق القانون الدولي موضعا للشك، ومن

ثم أصبح يثور القول بأن القانون الدولي هو بالتأكيد قيمي الطابع، ولكنه ليس بالضرورة أخلاقي الطابع، فهو بحاجة للمراجعة ليأخذ في الاعتبار مصالح شعوب العالم وتطلعاتها وليس مصالح الدول الغربية —التي ينتمي القانون الدولي إليها ثقافيا– فحسب. وهي انتقادات جاءت ضمن ما جاءت بإعادة تقييم لحقوق الدول في مواجهة حقوق الأفراد والجماعات، ومن ثم ارتبطت في صلبها بمسألة مراجعة دور البعد الثقافي في العلاقات الدولية.

واختتمت المحاضرة بإشارة هامة إلى دراسات المنظور الحضاري في القانون الدولي والتي أكدت على أهمية انفتاح مصادر القانون الدولي على قيم ومبادئ الحضارات المختلفة، فالمطروح هو إعادة قراءة لحدود ومصداقية الحديث عن المشترك الإنساني في القانون الدولي.

وجاء تعقيب أ.د. أحمد الرشيدي بمجموعة من الملاحظات الهامة حول إشكالية المشترك الثقافي الإنساني في مقابل الخصوصية الثقافية في القانون الدولي.

المحور الثالث: **مداخل التحليل الثقافي: دراسات تطبيقية:**

اشتمل هذا المحور على تنويعات ثرية من دراسات تطبيقية من تخصصات واهتمامات مختلفة في مجالات دراسات النظم، والفكر السياسي، والعلاقات الدولية، والسياسة الخارجية، إلخ... قدمت –كل منها في موضوعها– إضافة وتحليلا متعمقا. وتضمن هذا المحور الجلسات من الجلسة السابعة وحتى الجلسة الثانية عشرة.

وتركتنا هذه الجلسات بموضوعاتها الهامة والمتنوعة بمجموعة من الملاحظات العامة حول استدعاء البعد الثقافي في الدراسات السياسية، نذكر منها:

أولا، كيف أن "الثقافي" في هذه المحاضرات اتخذ صورا أو مستويات مختلفة، فهو تارة موضوع للدراسة في ذاته، وتارة مدخل واقتراب لتحليل الواقع السياسي العالمي أو العربي أو المحلي، وتارة مدخل واقتراب لرصد إمكانات التغيير الكامنة في الواقع السياسي العالمي أو العربي أو المحلي، وتارة رؤية للعالم وخلفية للبحث مسكوت عنها في عرض الباحث، إلخ.. على نحو يبرز ما بالتحليل الثقافي من إمكانات هائلة تثري البحث العلمي وتحدد وجهته. وجمعت أكثر من دراسة بين مستويات مختلفة من التحليل الثقافي، فكانت دراسة الأستاذ السيد يسين نموذجا واضحا على هذا النمط من الدراسات، وجعل الأستاذ يسين من منهجية التحليل الثقافي مخرجا —لا عائقا– بالنسبة للباحث الذي يبحث —على حد تعبيره– عن "منظور أكثر شمولية وقدرة على أن يسع الحياة السياسية المعاصرة".

ثانيا، إن أغلب هذه الدراسات وقعت في مساحة بينية بين أكثر من مجال أو تخصص فرعي؛ فجمعت دراسة الأستاذ السيد يسين بين علم الاجتماع والنظم والعلاقات الدولية، وجمعت دراسة أ.د. محمد صفار بين الأدب والفكر السياسي، وجمعت دراسة أ.د. عاصف بيات بين علم الاجتماع والنظم والعلاقات الدولية، وجمعت دراسة الأستاذ سمير مرقس بين الدراسات الدينية والعلاقات الدولية ودراسات النظم، وجمعت دراسة د. ريهام باهي بين دراسات المرأة ونظرية

العلاقات الدولية والنظريات النقدية بأصولها في علم الاجتماع، وجمعت دراسة الأستاذة داليا رشدي بين تحليل السياسة الخارجية وبين دراسات النظم، وجمعت دراسة الأستاذة أميرة أبوسمرة بين نظرية العلاقات الدولية والقانون الدولي والنظرية السياسية، وأخيرا جمعت دراسة الأستاذ هشام سليمان بين القانون الدولي والنظم السياسية والدراسات الإسلامية.

ومن ثم نتساءل: إذا كانت البينية هي خاصية مميزة لدراسات التحليل الثقافي –بمستوياته، فهل هي خاصية فريدة لا يتمتع بها إلا هذا النوع من الدراسات؟ أم أن الانفتاح على معارف وتخصصات أخرى أضحى ضرورة يمليها الواقع الإنساني المعاصر على الباحث السياسي وعلى غيره، ومن ثم نكون بحاجة إلى إعادة النظر في معنى الحدود التي تفصل علم السياسة عن العلوم الأخرى، وفي حاجة علم السياسة إلى الانفتاح على تخصصات وحقول معرفية أخرى، لعله يجد لديها إجابات منهجية وموضوعية على أسئلة تؤرقه.

ثالثا، تدفع جلسات هذا المحور إلى تساؤل هام: هل الحديث الذي جرى أحيانا في مداخلات الحضور على مدار جلسات السمينار عن اللبس أو الغموض لدى باحث العلوم السياسية تجاه منهاجية واقترابات وأدوات التحليل الثقافي، هل هو بالفعل مردود لضعف أو نقص في هذه المنهاجية واقتراباتها وأدواتها، أم أنه –في ظل قدر واضح من الوفرة والتنوع في مناهج ومداخل ومستويات التحليل الثقافي برز من جلسات المحور الثالث– ربما يكون مردودا إلى الغربة التي خلقتها هيمنة النظرة الوضعية على العلم بين الباحث من ناحية وبين القيم والثقافة وكل ما هو غير مادي في دراسة الظاهرة السياسية من ناحية أخرى، حيث سيطر لعقود طويلة هاجس وضعي سلوكي على العلوم السياسية بأن العلمية تعني ولابد التكميم والقياس والتجريب، وفق تعريف ضيق للعلمية.

رابعا، طرحت هذه الجلسات على تنوعها إشكالية العلاقة بين القيمي والهيكلي، وبين الثقافي والسياسي، وبين قوة الثقافة وقوة المادة. كما حملت كل محاضرة من محاضراتها ملمحا من ملامح إعادة تعريف السياسي، من حيث الاهتمام بفاعلين "سياسيين" جدد، ومن حيث توسيع رقعة الموضوعات المبحوثة في إطار السياسي، ومن حيث الجمع بين الداخلي والخارجي، وبين ما هو سياسي بالمعنى التقليدي للسياسي وبين ما هو ثقافي، أو قيمي أو ديني، الخ.. ومن حيث الاستعانة بمناهج وأدوات جديدة للتحليل، بعضها نشأ خارج نطاق علم السياسة، ...

ختاماً نقول، إن ما توقفت عنده محاضرات السمينار من صعوبات في تعريف البعد الثقافي وتعيين حدوده وتوظيف منهجية تحليله في الدراسات السياسية قابله تأكيد على ما بمداخل التحليل الثقافي بمستوياتها من إمكانات لتعميق وإثراء البحث السياسي ولتأصيل الدراسات السياسية، ويبقى الاجتهاد لتقديم دراسات علمية منضبطة تنطلق من وعي بأهمية الثقافة ومداخل تحليلها هو السبيل لتشييد بناء أكثر تكاملا وأكثر تماسكا من التحليل الثقافي بمستوياته في العلوم السياسية، بل وربما هو السبيل لبلورة إسهامات العلوم السياسية في حقل معرفي جديد يشق طريقه إلى الوجود؛ هو حقل الدراسات الثقافية.

وأخيرا، أوجه خالص الشكر والتقدير إلى الأخ الاستاذ الدكتور/ مصطفى علوى – رئيس قسم العلوم السياسية السابق – الذى تحمس لفكرة التعاون بين القسم وبين مركز الدراسات الحضارية لتنظيم السمينار العلمى للقسم، وهو تقليد الأول من نوعه فى الكلية. كذلك أقدم خالص شكرى وتقديرى إلى الأخ والزميل العزيز أ.د.سيف الدين عبد الفتاح على تعاونه الخالص في وضع مخطط موضوعات السمينار ومحاوره. وأجدد شكري وتحياتي وتقديري لكل من شارك وساهم في أعمال السمينار، وللأبناء المعيدين والمدرسين المساعدين وأساتذة قسم العلوم السياسية وغيرهم من الحضور المهتم بالشأن الثقافي الذين أثروا الجلسات بحضورهم.

ولم يكن هذا الجهد العلمى الممتد عبر عامين دراسيين ليشهد إخراجه فى كتاب بدون الجهد الدؤوب الذى بذلته أ. أميرة أبو سمرة. فلقد تابعت أعمال التفريغ والتحرير والمراجعة النهائية للنص كاملاً وإعداده للطباعة. كذلك أوجه شكري لكل من أ. هشام سليمان، وأ. يسرا طه، وأ. نسيبة أشرف الذين ساعدوا في تنظيم انعقاد السمينارات طوال العامين الدراسيين 2009/2008، 2010/2009.

أ.د. نادية مصطفى

رئيس قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية